

بأقلامهم

بقلم
يوسف دياب*

لبنان المحاصر بالحروب الأربعة

ليس في الافق ما يبشر بإمكان خروج لبنان من نفق الانهيار الذي دخله قبل عام ونصف، إذ ان كل المعطيات توحي بأن البلد ينحدر بسرعة الى قعر الهاوية بما يهدد وجوده وكيانه. فالبلد الصغير المعروف بأنه درة الشرق بثقافته وتنوعه وانفتاحه على العالم، لا يقف امام ازمة واحدة ولا يضع ازمات فحسب. الواقع القائم يفيد بأن الدولة بشعبها ومؤسساتها تواجه حروباً متعددة فرضت عليها دفعة واحدة، وكل حرب لها اسلحتها وادواتها ومقومات استمرارها. حروب ستكون اكثر ضراوة في مقبل الايام، طالما ان اللبنانيين عاجزون عن اجترار الحلول، وطالما ان تعاطيهم مع المبادرات الخارجية يبدد ما بقي من ثقة للدول الشقيقة والصديقة ببلد الحضارات، الذي ظل الى الامس القريب "سويسرا الشرق" وقبلة العالم كله.

لم يعد خافياً على احد ان لبنان يواجه اليوم اربع حروب دفعة واحدة: الاولى هي حرب الانقسامات والصراعات بين اطراف السلطة التي تقوض اي امكانات لحل نزاعاتها بقدراتها، وما يزيد من ضبابية المشهد، ذهاب البعض الى طرح تعديلات دستورية او صوغ ميثاق جديد لا تتوافر مقومات نجاحه، لان المنظومة السياسية اللبنانية غير مؤهلة للتوافق على صوغ اي من هذه الطروحات، في وقت لا توجد رغبة لدى القوى الاقليمية والدولية في رعاية مؤتمر وطني جديد ينتج اتفاقاً شبيها باتفاق الطائف ويكون بديلاً منه.

الحرب الثانية تجلت في الانهيار الاقتصادي والمالي الذي بدأ قبل عام ونصف، ووضع اللبنانيين امام مأساة غير مسبوقه وضعت اكثر من نصف الشعب تحت خط الفقر، ودفعت بالالف الشباب والعائلات نحو هجرة الاعداد، وهي حرب لا احد يتنبأ بنهايتها، على اعتبار ان الحلول الداخلية مستحيلة، فيما الخارج منشغل بازماته بدءاً من الدول العربية، وصولاً الى اوروبا والولايات المتحدة، التي لم ترسم بعد ادارتها الجديدة برئاسة جو بايدن، سياستها الخارجية قبل حل الكثير من الازمات الداخلية التي خلفها دونالد ترامب.

الحرب الثالثة الاكثر فتكا فرضتها جائحة كورونا، حيث تسارعت تطوراتها دراماتيكية، فارتبكت الدولة بكل مؤسساتها واستنزفت ما تبقى من مقدراتها، وانهدكت الناس وجعلتهم امام خطر صحي غير

مسبوق، بفعل تسارع ارقام عداد الاصابات والوفيات، وببطء وتيرة وصول اللقاحات، وفقدان الكثير من الادوية والمستلزمات الطبية التي تخفف من اعراضها.

اما الحرب الرابعة، فتكمن في التهديدات الاسرائيلية المتواصلة والخروقات اليومية للسيادة اللبنانية جوا وبراً وبحراً، وكثرة السيناريوهات المتداولة عن حرب اسرائيلية وشيكة سيكون لبنان احدى ساحاتها، خصوصاً وان التجارب التاريخية اثبتت ان اسرائيل لا تحتاج ذريعة لشن عدوان او حرب واسعة. وما يعاظم دخول اي من هذه السيناريوهات حيز التنفيذ، ربطها ببقاء التوتر الاميركي - الايراني على حاله، واحتمال ذهاب بنيامين نتنياهو نحو مغامرة عسكرية للهروب من ازمته الداخلية عشية الانتخابات المقررة في اذار المقبل، او خلق واقع جديد يعيد خلط الاوراق في المنطقة، ويورط الادارة الاميركية الجديدة فيها. لذلك فان السيناريو الاقل خطراً قد يحوّل لبنان الى ساحة ملتهبة.

كيف تواجه الدولة اللبنانية المهككة هذه الخيارات الصعبة؟

لا شك في ان ايا من الحروب الاربعة المفروضة كفيل بتحليل بلد لا يملك مناعة لمواجهة الى امد طويل. لكن القاصي والداني يدرك تماماً ان اولى خطوات الحل، تبدأ من حتمية توافق القوى السياسية على تخطي خلافاتها ومصالحها الشخصية والحزبية، وتشكيل حكومة توحى بالثقة للداخل والخارج، قادرة على وضع الاصلاحات على سكة المعالجة، عندها يمكن القول ان البلاد وضعت على سكة التعافي وان بدأ الوصول اليها متأخراً.

ما بين هذه الاحتمالات والخيارات الخطيرة او الاشد خطورة، تقف المؤسسات العسكرية والامنية عند تقاطعاتها لتواجه خطرهما او الحد منه، لاسيما ان هذه الاجهزة لا تسقط من حساباتها الخطر الامني، المتمثل بتهديدات الخلايا الارهابية التي لم تغادر الساحة اللبنانية نهائياً، عدا عن خطر عصابات السرقة والسطو والخطف التي يتخذ بعضها من الازمة الاجتماعية مبرراً لهذه العمليات واسباباً تخفيفية عند وقوعها في قبضة العدالة.

* صحافي عضو المجلس التنفيذي لنقابة محرري الصحافة اللبنانية

ضيف العدد

تشعب أسعار الصرف
هندسة نقدية للمهندسات الماليّة

لا بد لمتتبع مسار الازمات النقدية والمالية وتطور سعر صرف الدولار في لبنان من ان يلحظ ان حركته في جميع الحقب لم تحصل بفعل مؤشرات اقتصادية، نقدية او مالية، لها تأثيرها الطبيعي على حال الطلب والعرض في سوق القطع، بل تحققت بفعل ادارة جانبية للمسار النقدي المالي وتمكنت عبر تشابك مصالح الخارج مع مساهمي المصارف وكبار الممولين واهل السياسة، من ترسيم سياسات نقدية ومالية باتت نتائجها واضحة في اقتصاد ريغي، غير منتج، مدولر، مرتكز على الاستيراد لسد حاجاته الاستهلاكية وعلى تحويلات الاغتراب لدرء اوضاعه المعيشية الصعبة، وتأمين رؤوس الاموال للايداعات المصرفية. منذ مطلع الثمانينات، تقوم المصارف بتوظيف بحبوحة الودائع الناجمة عن طفرة الاموال النفطية والاعتراضية في عملية تلاعب باسعار العملات، حققت منها ارباحاً خيالية، طاول بفعلها سعر القطع عتبة 500 ليرة لبنانية للدولار الواحد في نهاية الحرب الاهلية. واستفحلت ما بعد الحرب في تلاعبها بقيمة العملة الوطنية، محدثة خلال عامين ونصف عام ارتفاعاً عمودياً في اسعار العملات الاجنبية تجاهها، تعدى معه سعر صرف الدولار عتبة 3000 ليرة لبنانية في نهاية عام 1992.

انطلاقاً من عام 1993، استبدلت سياسة ضرب العملة الوطنية وتعويم النقد بسياسة الاستدانة، فتم تخفيض تدريجي لاسعار القطع لتستقر على معدل 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد منذ عام 1999. وقد اوكلت الى مصرف لبنان مهمة الحفاظ على استقرار القطع على مستواه التضخمي هذا، على الرغم من كونه يفوق الذي انتهت به الحرب الاهلية مع الدمار الشامل (500 ليرة)، ولا يعكس حقيقة العرض والطلب على الدولار وما حققه الاقتصاد اللبناني من تطور وتقدم وعمران ومن استقطاب اموال ما بعد الحرب. لكن الاستهداف كان لتأمين تغطية لفوائد خيالية فاقت 43% في بعض الاحيان، اي بفارق 40% عن الاسواق العالمية، فقامت المصارف بتوظيف ودايعها وارباحها المحققة بالقطع بها، وتحقيق ارباح ومغانم مشبوهة على حساب المالية العامة والقطاعات المنتجة والقيمة الشرائية لليرة.

بغطاء دولي ومحلي، وبصمت مدققي حسابات المصارف من شركات

بقلم الدكتور
بشير الحر*

اجنبية معتمدة ومن هيئة الرقابة على المصارف، قامت المصارف طوال سنوات مضت بعملية نهب منظم لاموال المودعين وللمال العام. فعمدت الى تكديس سندات دين في مقابل فوائد وهمية غير محققة في موجودات ميزانياتها، وتوزيع ارباح عنها من الودائع في خصومها من دون المس بقيمتها الدفترية تغطية لفعاليتها. وحين فاقت قيمة السندات المضخمة في موجوداتها قيمة الدين العام نفسه، قام المصرف المركزي، بما اسماه هندسات مالية قضت باستبداله هذه السندات الوهمية بحسابات ودايع وشهادات ايداع باسمها في حساباته الخاصة، في خطوة تتنافى مع قانون النقد والتسليف شكلت اخراجاً مالياً مريباً حقق به مغانم كبيرة للمصارف وطمس به بصماتها ومعامل عملياتها المشبوهة.

في الحقبة الاخيرة، طرأ متغير جيوسياسي على المعادلة القائمة قضى باحكام اليد على السوق المالية المحلية واحداث خضة معيشية، فتم استخدام هشاشة الوضع المالي هذا لافتعال ازمة سيولة مصرفية، سرعان ما انقلبت الى ازمة قطع عالجت بها المصارف التبعات المحاسبية لاقتراقاتها الجنائية. فقامت غرفة عمليات مشتركة بين المصرف المركزي وجمعية المصارف وكبار الصيارفة باستحداث هندسة نقدية عمادها جهاز مصرفي مبولك ومعتل برمته، مشلول بشكل ممنهج، خلية تحكم باسعار العملات في سوق سوداء، تبث الاشاعات وتوقعات اسعار مزيفة عبر منصات وهمية على وتيرة الاحداث والمطببات السياسية، وتعاميم ملغومة من المركزي تحت عناوين درء تبعات الدعم على مخزون القطع.

هندسة افضت الى تركيبية مثلث اسعار قطع رسمي / مصرفي / صيرفي - سوقي، تمكنت من خلالها المصارف من احداث هيكات طبيعي على ودايع باتت قيمتها دفترية في حساباتها نتيجة توزيع ارباح وهمية. هندسة نقدية تمكنت من محو مفاعيل فساد مصرفي وهندسات مالية مشبوهة على حساب سمعة المصرف اللبناني وودائع المواطنين ولقمة عيشه.

* استاذ علوم اقتصادية في الجامعة اللبنانية